



جامعة الإسراء  
Isra University

جامعة الاسراء

كلية الحقوق

الداسات العليا

التقادم المكسب في القانون المدني الأردني

(دراسة مقارنة)

إعداد الطالب

مصطفى أحمد الفريحات

إشراف الدكتور سلام مشعل

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

القانون

جامعة الإسراء

كلية الحقوق

العام الجامعي 1438-2017 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :

{وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}

صدق الله العظيم

سورة [الضحى، الآية 5]

## قرار لجنة المناقشة

جامعة الاسراء

نموذج التفويض

انا الطالب مصطفى أحمد موسى الفريحات أفوض جامعة الاسراء بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً  
والكترونياً للمكتبات أو الأشخاص أو المؤسسات أو الهيئات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية  
عند طلبها .

الاسم : مصطفى أحمد موسى الفريحات .

التوقيع :

التاريخ :

**Isra University**

**I am, Mustafa ahmed musa alfreihaat, Authorize the Isra University to  
Supply Copies My Thesisto Library or Establishments or Individuals  
on Requests.**

**Signature:**

**Date:**

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق والمرسلين حبيبنا وقدوتنا وشفيعنا يوم القيامة محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين والطاهرين ومن اتبع هداه الى يوم الدين وبعد ،،، بعد ان من الله علي بإتمام هذه الرسالة لا يسعني الا ان امتثل لقوله تعالى ( وهل جزاء الاحسان إلا الاحسان ) سورة الرحمن ، الآية 60.

اتقدم بشكري وعرفاني وتقديري لكل من ساهم في اعداد هذه الرسالة واطمئن بالذكر استاذي الفاضل الدكتور سلام مشعل لقبوله الاشراف على هذه الرسالة حيث كان لي خير معين ومرشد فأدعو الله ان يوفقه بمسيرته العلمية انه سميع مجيب .

كما أتوجه بشكري وتقديري وعرفاني وامتناني الى اساتذتي في كلية الحقوق بجامعة الاسراء وادعو الله ان يرحم الماضيين منهم وان يحفظ الحاضرين ويوفقهم لمزيد من العطاء خدمة للمسييرة العلمية.

وكذلك لا يفوتني ان اقدم ايضاً الشكر والعرفان الى عائلتي الكريمة والدتي وزوجتي واخوتي واخواتي وكذلك ابنتي لما بذلوه من جهد وتضحية لإتمام هذه الرسالة وادعوا الله ان يوفقني لرد جميلهم .

وايضا لا يفوتني الا ان اشكر كذلك طاقم مكنتي من محامين وموظفين على جهودهم المضاعفه لتحمل اعباء مسؤولية العمل جزاهم الله عنا خير جزاء .

واتوجه بالشكر والعرفان والتقدير الى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة فرداً فرداً واطمئن بالذكر الدكتور ناديه قزمار التي قبلت ان تكون عضواً في لجنة المناقشة والتي كانت لنا عنوان الطموح والعطاء ، ولجنة المناقشة جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

## الاهداء

الى ....

الى التي استمد منها قوتي من أنفاسها التعبه فكانت النور الذي انار لي درب الحياة فهي من علمتني ابجدية الحروف والصمود في كل الظروف... الى والدتي الغالية ....

والى زوجتي من تحملت الجهد المضاعف والمسئولية والمعاناة في ادارة شؤون العائلة والى ثروتي في الحياة ابنتي العزيزة المى حفصها الله ورعاها.

والى أصدقائي واحبتي الذين استمد منهم الحب والعطاء ... الى من آمن أن الحياة تستمر ولا تتوقف فكان عنواناً للعطاء والنجاح ....

والى اساتذتي الاعزاء في كلية القانون - الدراسات العليا اللذين لم يبخلوا ولم يتوانوا في تقديم النصح والإرشاد والتوجيه علاوة على التعليم وكانوا لنا سنداً وعوناً للعبور نحو المستقبل فلهم جزيل الشكر وعظيم الامتنان والى مشرفي الدكتور سلام مشعل كل المحبة وجزيل الشكر وعظيم الامتنان الذي لم يبخل جهدا الا بذله وكانت لتوجيهاته وملاحظاته القيمة الاثر الكبير لإتمام هذه الرسالة .....

الباحث

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الآية القرآنية
ت	قرار لجنة المناقشة
ث	التفويض
ج	شكر وتقدير
ح	الاهداء
خ	قائمة المحتويات
ذ	ملخص
1	المقدمة
9	الفصل الأول : ماهية التقادم المكسب
11	المبحث الأول : مفهوم التقادم المكسب وتطوره في التاريخي
12	المطلب الأول : تعريف التقادم المكسب واساسه في الفقه الإسلامي
12	الفرع الأول :تعريف التقادم المكسب في الفقه الإسلامي
15	الفرع الثاني : أساس التقادم المكسب في الفقه الإسلامي
18	المطلب الثاني : تعريف التقادم المكسب والحكمة منه في القوانين المدنية
18	الفرع الأول : تعريف التقادم المكسب
20	الفرع الثاني : الحكمة من التقادم المكسب في القوانين المدنية
24	المطلب الثالث : التطور التاريخي للتقادم المكسب
25	الفرع الأول : التطور التاريخي للتقادم المكسب في القوانين القديمة
29	الفرع الثاني : التطور التاريخي للتقادم المكسب في القوانين المدنية
33	المبحث الثاني : طبيعة التقادم المكسب
33	المطلب الأول : طبيعة التقادم المكسب في الفقه الإسلامي والقوانين المدنية
34	الفرع الأول : الطبيعة الشرعية للتقادم المكسب في الفقه الإسلامي
36	الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للتقادم المكسب في القوانين المدنية
40	المطلب الثاني : أوجه التشابه والاختلاف بين التقادم المكسب والتقادم المسقط
41	الفرع الأول :أوجه التشابه بين التقادم المكسب والتقادم المسقط( القواعد المشتركة )

الصفحة	الموضوع
45	الفرع الثاني : أوجه الاختلاف بين التقادم المكسب والتقادم المسقط
47	المبحث الثالث : أنواع التقادم المكسب
48	المطلب الأول : أنواع التقادم المكسب في الفقه الإسلامي
51	المطلب الثاني : أنواع التقادم المكسب في القوانين المدنية
51	الفرع الأول : التقادم المكسب الطويل
55	الفرع الثاني: التقادم المكسب القصير
57	الفصل الثاني: احكام التقادم المكسب في الفقه الإسلامي والقوانين المدنية
59	المبحث الأول : شروط التقادم المكسب
60	المطلب الأول : شروط التقادم المكسب في الفقه الإسلامي
67	المطلب الثاني : الشروط العامة للتقادم المكسب في القوانين المدنية
67	الفرع الأول : الحيابة
79	الفرع الثاني : المدة
101	المبحث الثاني : الشروط الخاصة بالتقادم المكسب القصير
104	المطلب الأول : حسن النية
108	المطلب الثاني : السبب الصحيح
113	المبحث الثالث : آثار التقادم المكسب
114	المطلب الأول : آثار التقادم المكسب في الفقه الإسلامي
114	الفرع الأول : عدم سماع الدعوى والبيينة
116	الفرع الثاني : سقوط حق الملكية
119	المطلب الثاني : إعمال التقادم المكسب وآثاره في القوانين المدنية
119	الفرع الأول : وجوب التمسك بالتقادم المكسب
126	الفرع الثاني: النزول عن التقادم المكسب
130	الفرع الثالث : آثار التمسك بالتقادم المكسب
133	الخاتمة
138	المصادر والمراجع
145	الملخص باللغة الإنجليزية



# التقادم المكسب في القانون المدني الاردني

## دراسة مقارنة

### اعداد الطالب

### مصطفى احمد الفريجات

### اشراف

### الدكتور سلام مشعل

### ملخص

تناولت هذه الرسالة احكام التقادم المكسب في القانون المدني الأردني بالمقارنة مع القانون المدني المصري وقوانين أخرى وكذلك أيضاً مع احكام الشريعة الإسلامية والفقہ الإسلامي استعان بها الباحث حيث ان الشرائع المدنية الوضعية قد قررت نظام التقادم وأخذت به على غرار الفقہ الإسلامي ، وانه متى تحققت الحيابة مستوفية لكافة شروطها وخالية من العيوب ومضت المدة الزمنية المقررة قانوناً فإنه يتمتع سماع الدعوى بمواجهة الحائز .

وكذلك في هذه الرسالة تم مناقشة تعريف الحيابة وكذلك التطور التاريخي للتقادم المكسب وايضاً كيفية الاستفادة من احكام التقادم المكسب نظراً لأهمية وحاجة المجتمع اليه لتعلقه بالمصلحة العامة فهو يؤدي الى حفظ الامن الاجتماعي والاقتصادي واستقرار المراكز القانونية ، علاوةً على ان النصوص المنظمة للتقادم المكسب أمره لا يجوز مخالفتها مع العلم ان احكام الاستفادة منه ليست من النظام العام .

خلص الباحث ان تعريف المشرع الاردني للحيابة جاء قاصراً على العنصر المادي دون التطرق الى العنصر المعنوي وكذلك توصلنا الى ان اصوله وجذوره التاريخية عراقية وليست رومانية وانه لا بد من حذف او تعديل دفع مرور الزمان الوارد في المادة 109 من قانون أصول المحاكمات المدنية او من خلال تطبيق المادة 464 من القانون المدني الأردني او ان يحق لمن شرع لمصلحته التقادم المكسب ان يقدمه حتى ختام المحاكمة وفي ان يتم إثارته أمام الاستئناف ولو لأول مرة .